العرب
الثلاثاء 2021/08/24
السنة 44 العدد 12158

احتجاجات في لبنان على شح المحروقات وتردي الأوضاع المعيشية

بيروت - تزداد معاناة اللبنانيين يوما بعد يوم جراء استمرار أزمة الوقود، خصوصا مع تزايد الطوابير أمام محطات البنزين والغاز، والانقطاع الطويل للتيار الكهربائي في فصل الصيف الحار، وسط احتجاجات شهدتها بعض المناطق شملت قطع طرق رئيسية.

وأغلق مواطنون غاضبون الإثنين طرقا عدة في لبنان واكتظت محطات الوقود بالسيارات عقب قرار رفع أسعار الوقود، بعد يومين من إعلان الحكومة والبنك المركزي، تخفيف دعم الوقود.

ورفع لبنان الأحد أسعار المحروقات بنسبة تراوحت بين خمسين وسبعين في المئة، في خطوة تأتي في إطار مسار رفع الدعم تدريجياً عن الوقود مع نضوب احتياطي الدولار لدى مصرف لبنان، فيما تغرق البلاد في دوامة انهيار اقتصادي.

> أسعار المحروقات في لبنان، الذي يشهد منذ عامين انهياراً اقتصادياً، ارتفعت بنحو ثلاثة أضعاف خلال شهرين فقط

وأثار قرار مصرف لبنان جدلاً واسعاً بين السياسيين، فأعلنت السلطات السبت عن تسوية تقضي باستيراد المحروقات بسعر ثمانية آلاف ليرة للدولار حتى نهاية سبتمبر. وهذه المرة الثانية التي تعدل فيها السلطات سعر استيراد المحروقات، إذ بدأت في نهاية يونيو تمويل استيراد المحروقات وفق سعر 3900 ليرة للدولار بدلاً من السعر الرسمي المثبت على 1507.

وبذلك تكون أسعار المحروقات في لبنان، الذي يشهد منذ عامين انهياراً اقتصادياً، ارتفعت بحو ثلاثة أضعاف خلال شهرين فقط.

ويعني الرفع المزيد من المصاعب في بلد ارتفع فيه مستوى الفقر بدرجة كبيرة إثر انهيار مالي مستمر منذ عامين قضى على 90 في المئة من قيمة العملة المحلية.

وأغلق المحتجون طرق عدة شمال وجنوب وشرق البلاد، بينها الطريق السريع الذي يربط بيروت بجنوب البلاد، والطريق الذي يربط بيروت بطرابلس (شمال).

كما اصطفت المئات من السيارات منذ الصباح أمام المحطات تنتظر دورها لتعبئة الوقود، فيما أقفلت العشرات من المحطات أبوابها وامتنعت عن تسليم الوقود بانتظار الحصول على السعر الجديد من الشركات.

ويكاد لا يخلو يوم من حادثة إطلاق نار أمام محطة بنزين، تعمل بعدها قوة من الجيش والمخابرات على تطويق الإشكال والذي يتبين لاحقا أنه جراء عدم التمكن من تعبئة الوقود.

وقبل أسبوعين قتل الشاب غيث المصري، أمام محطة المحروقات التي تملكها العائلة في بلدة ببنين عكار (شمال)، إثر خلاف حول تعبئة البنزين، لتسفر الحادثة فيما بعد عن اشتباكات مسلحة داخل البلدة بين العائلات.

ويعاني لبنان من شح في الوقود الضروري لتشغيل محطات إنتاج الكهرباء، وفي المازوت المستخدم لتشغيل المولدات الخاصة، مع استنفاد احتياطي الدولار لدى مصرف لبنان وتأخره في فتح اعتمادات للاستيراد.

وتراجعت تدريجيا خلال الأشهر الماضية قدرة مؤسسة كهرباء لبنان على توفير التيار الكهربائي، ما أدى إلى رفع ساعات التقنين لتتجاوز 22 ساعة يوميا في بعض المناطق.

ولم تعد المولدات الخاصة، على وقع شح الوقود، قادرة على تأمين المازوت اللازم لتغطية ساعات انقطاع الكهرباء، ما اضطرها بدورها إلى التقنين.

ولا تزال أسعار الكهرباء التي تتقاضاها الدولة بالليرة اللبنانية لم تتغير منذ سنوات طويلة، فيما يعتبر الهدر في مؤسسة كهرباء لبنان من أبرز أسباب العجز الحكومي.

ويحصل غالبية اللبنانيين على أجورهم بالعملة المحلية التي فقدت أكثر من 90 في المئة من قيمتها أمام الدولار جراء انهيار اقتصادي صنّفه البنك الدولي بين الأسوأ في العالم منذ منتصف القرن الماضي. وقدّرت الأمم المتحدة الشهر الحالي أن 78 في المئة من السكان باتوا يعيشون تحت خط الفقر.

وتعد هذه الأزمة أسوأ انهيار منذ الحرب الأهلية التي دارت بين عامي 1975 و1990 ووصل الانهيار إلى نقطة حرجة حيث أجبرت المستشفيات والمخابز والخدمات الأساسية الأخرى على تقليص أو إغلاق أبوابها.

ومما يعكس القلق بشأن تأثير ارتفاع الأسعار قررت الحكومة دفع مساعدات اجتماعية طارئة للموظفين بالحكومة بما يساوي راتب أو معاش شهر.

التقاطعات ترسم ملامح الإصلاح السياسي في الأردن

مجلس النواب يقطع الطريق على مخرجات اللجنة الملكية

يثير التقاطع في أعمال مجلس النواب الأردني واللجنة الملكية للتحديث السياسي جدلا في المملكة، ويعمق الشكوك بشأن مآلات توصيات اللجنة التي أوكلت إليها مهمة صياغة قانون انتخابي عصري وديمقراطي يستجيب لتطلعات الأردنيين.

عمان - شرع مجلس النواب الأردني الاثنين في مناقشة مشروع قانون البلديات واللا مركزية لسنة 2021، فيما يرى مراقبون أن السير بإجراءات إقرار القانون يقطع الطريق على مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، والتي أوكلت إليها مهمة تقديم مقترح قانون انتخابي عصري يلبي مطالب الإصلاح السياسي في المملكة.

وقال نائب رئيس الوزراء وزير الإدارة المحلية توفيق كريشان إن مشروع قانون البلديات واللا مركزية لسنة 2021، "غير مرتبط بانتظار توصيات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية".

وأضاف أن "مشروع القانون هو الآن ملك مجلس النواب الذي ينظر فيه من خلال اللجنة النيابية المشتركة. ووقت إقراره بيد المجلس، وغير مرتبط بانتظار توصيات اللجنة الملكية"، مؤكدا أن توصيات اللجنة الملكية ستكون مستقبلية والعمل بها يحتاج إلى سنوات.

ويهدف مشروع القانون إلى تعزيز مشاركة المواطنين في صناعة القرار وتطبيق اللا مركزية من خلال نقل بعض صلاحيات المركز ومهام الإدارات إلى المحافظات، بالإضافة إلى تعزيز الدور التكاملي بين مجالس المحافظات والبلديات، وإشراك ممثلي القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية والنسائية في مجالس المحافظات.

وتتقاطع هذه الخطوة مع جدول أعمال مجلس النواب التي يفترض أنها ستكون متخمة بمخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية.

ويقول مراقبون إن مناقشة البرلمان لمشروع قانون انتخابي يقطع الطريق على توصيات اللجنة الملكية للتحديث السياسي كونه يتقاطع مع الاختصاصات الموكلة إليها، مما يجعل توصياتها التي من المزمع أن تتقدم بها في أكتوبر القادم غير قابلة للتطبيق على الأقل في المدى القريب والمتوسط.

ويرى عدد من السياسيين الأردنيين أن اللجنة الملكية للتحديث السياسي وحتى وإن تأخرت في تقديم توصياتها أو تم تمديد فترة عملها إلى ما بعد أكتوبر القادم نظرا للعراقيل التي تعترضها أو كثرة الاستشارات والجلسات، أن هناك عدة مخارج قانونية لتضمين توصياتها ضمن قانون البلديات واللا مركزية الذي ينتظر أن يصادق عليه مجلس النواب قريبا.

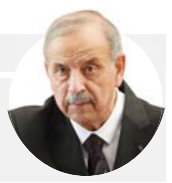

توفيق كريشان

العمل بمقترحات اللجنة الملكية يحتاج إلى سنوات

وأحد هذه المخارج يتمثل في سحب القانون من مجلس النواب وإدراج توصيات اللجنة ضمنه، ومن ثم إعادته للمصادقة من جديد.

ورغم الكم الهائل من المشاورات واللقاءات، لم تحقق اللجنة الملكية للتحديث السياسي أي تقدم على مستوى مشاريع القوانين المنوطة بعهدتها قبل شهرين على موعد رفع توصياتها النهائية.

وفي وقت يراهن فيه شق من الأردنيين على مخرجات اللجنة لتجاوز حالة الغليان المجتمعي، يرى آخرون أن اللجنة مجرد مناورة لامتصاص الغضب لا أكثر.

وينتظر أن يقدم رئيس اللجنة في أكتوبر المقبل نتائج مشاوراته مع القوى السياسية المختلفة في البلاد للخروج بتوصيات، لإحداث الإصلاح السياسي المنشود في المؤسسة البرلمانية والقانونية في المملكة.

وما زالت التساؤلات تطرح حول إمكانية تحقيق تقدم في مخرجات اللجنة، التي بدأت اجتماعاتها مؤخرا ضمن لجان فرعية تبحث قوانين الأحزاب والانتخاب وحرية التعبير.

وأعلنت اللجنة المؤلفة من 92 عضوا أنها لم تنجز شيئا في مجال التوافق على قانون انتخاب عصري.

ويمثل القانون المنتظر أحد أركان الإصلاح السياسي الذي يفترض أن ينتهي إلى تشكيل حكومات منتخبة، تحد من سلطات الملك وتقوم على التمثيل الحزبي في البرلمان.

ويهدف عمل هذه اللجنة، حسب ما هو معلن، إلى وضع إطار تشريعي يؤسس لحياة سياسية نشطة تهيئ المجال لبرلمان قائم على البرامج، وليس لبرلمان "صوريّ" هدفه تزكية خطوات السلطة التنفيذية.

وتقول أوساط سياسية أردنية إن الوتيرة التي تسير بها أعمال اللجنة تجعل من الصعب عليها الالتزام بالمهلة المحددة لعملها، أي الخريف المقبل، محذرة من أن مسار الأمور يشي بأن عمل اللجنة قد يستغرق عدة أشهر، وهذا من شأنه أن يعزز مخاوف البعض من أن يكون الأمر متعمدا رغبة في امتصاص غضب الشارع من خلال الادعاء بوجود تمش إصلاحي هو ليس موجودا في الواقع.

ويثير بطء اللجنة الملكية للتحديث السياسي في الأردن تساؤلات بشأن الحدود التي يمكن أن تصل إليها هذه الإصلاحات في ضوء التجارب السابقة المخيبة للآمال.

وتعهد العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني بالوقوف شخصيا على مخرجات عمل اللجنة، واتهم مؤخرا أطرافا لم يسمها بمحاولة عرقلة عمل اللجنة.

وقال العاهل الأردني خلال لقائه برئيس اللجنة سمير الرفاعي ورؤساء ومقرري اللجان الفرعية المنبثقة عنها وأعضاء مكتبها التنفيذي، إن مسيرة التحديث والتطوير مستمرة، بالرغم من محاولة البعض وضع المعوقات أمامها، دون إدراكهم أن العمل يجري بشفافية لأجل مستقبل أفضل للأردن.

ويراهن الملك على لجنة التحديث السياسي لامتصاص غضب الشارع الأردني الذي يطالب بإصلاحات سياسية وإدارية.

وأطلق العاهل الأردني مبادرة الإصلاح السياسي في المملكة، بعد أسابيع على أزمة الأمير حمزة أو ما يعرف بـ"قضية الفتنة" التي نشبت داخل الأسرة الهاشمية.

إسرائيل تشرع في تشييد عائق جديد على الحدود مع غزة

القدس - شرع الجيش الإسرائيلي بإقامة عائق جديد على الحدود مع قطاع غزة، لمنع الفلسطينيين من الاقتراب من الجدار الخرساني الذي أقامه الجيش على الحدود، فيما لا تستبعد الدوائر الأمنية الإسرائيلية أن تتجه حماس التي تسيطر على القطاع نحو التصعيد وربما جولة أخرى من المواجهة.

وقال موقع "والا" الإخباري الإسرائيلي الاثنين، إن "طواقم هندسية في الجيش الإسرائيلي باشرت الليلة الماضية (الأحد) بإقامة عائق جديد على الحدود مع قطاع غزة، يُصَعّب على الفلسطينيين الاقتراب من جنوده".

ولم يوضح الإسرائيليون طبيعة هذا العائق أو مسافته، علما بأن الجيش الإسرائيلي كان أقام منذ سنوات جدارا إسمنتيا على طول الحدود مع قطاع غزة.

وأضاف "كما تقرر أن يستهدف قناصة الجيش المتظاهرين الفلسطينيين المسلحين بمسافة أطول وليس بمحاذاة السياج فقط".

عزل مضاعف

وأشار الموقع الإخباري الإسرائيلي إلى أن هذه الخطوات جاءت بعد قيام فلسطيني بإطلاق النار من مسدس على قناص إسرائيلي من خلال فتحة في الجدار.

وأصيب القناص الإسرائيلي بجروح بالغة، وما زال يتلقى العلاج في مستشفى إسرائيلي. ونقل الموقع الإسرائيلي عن مسؤولين في الجيش أن الجنود لم يلاحظوا وجود رجل مسلح يقترب من الجدار. وأشار إلى أن الفلسطيني أطلق 3 رصاصات تجاه القناص، حيث أصابت إحداها وجهه.

وكان المئات من الفلسطينيين تظاهروا قرب حدود قطاع غزة لمناسبة الذكرى الـ52 لإحراق المسجد الأقصى. وأطلق الجيش الإسرائيلي النار على المتظاهرين وأصاب 42 بينهم 2 في حالة خطيرة.

وأفادت هيئة البث الإسرائيلية "مكان"، بأن "اعتقادا يسود في الدوائر الأمنية بأن زعيم حركة حماس بقطاع غزة يحيى السنوار، على استعداد لخوض جولة أخرى من المواجهة المسلحة مع إسرائيل".

وأشارت إلى أن "سبب ذلك يعود إلى تراجع التأييد للحركة في صفوف الأهالي في القطاع، الذين يعانون أزمة اقتصادية خانقة".

وأوضحت هيئة البث أنه "وفقا للتقييمات، فإن مخزون الصواريخ التي تملكها حماس سيكفيها لجولة أخرى، إذ أنها لم تتكبد خسائر كبيرة خلال معركة حامي الأسوار"، لافتة إلى أن "المصادر الأمنية تلاحظ استئناف أعمال إنتاج الصواريخ داخل القطاع، وأن أجهزة الأمن تستعد لتظاهرات أخرى على الحدود تخطط لها حماس نهاية الأسبوع الحالي".

> الدوائر الأمنية الإسرائيلية تعتقد أن حماس تتجه نحو التصعيد وربما جولة أخرى من المواجهة

وبحسب "مكان"، فإن "مصادر في الجيش الإسرائيلي شككت في الرسائل التي نقلتها حماس إلى إسرائيل عبر الوسطاء، حول أن حادث اقتحام الشبان الفلسطينيين السياج الأمني وإطلاق النار على الجنود لم يتم التخطيط له، وإن هذا الشك يعود إلى الكمية الكبيرة للقنابل اليدوية والعبوات الناسفة التي كان يحملها الشبان، إضافة إلى المسدس الذي استخدم لإطلاق النار على جندي في حرس الحدود".

عملية عسكرية وشيكة للنظام السوري في درعا

درعا (سوريا) - كشفت مصادر في لجان درعا المركزية أن القوات الحكومية السورية فتحت مراكز إيواء في مدينة درعا تزامنا مع استعدادات لوجستية تقوم بها قوات النظام منها إرسال راجمات صواريخ ودبابات إلى المنطقة، ما يؤشر على عملية عسكرية وشيكة.

وذكرت وكالة الانباء السورية الرسمية "سانا" أنه "مع وصول تعزيزات عسكرية جديدة إلى مدينة درعا، بدأت وحدات من الجيش تكثيف الحماية على الطريق الدولي بين درعا ومعبر نصيب الحدودي لحمايته من اعتداءات المجموعات الإرهابية، في الوقت الذي فتح فيه الجيش ممر السرايا لتأمين خروج الأهالي من درعا البلد".

وفتحت القوات الحكومية السورية مراكز إيواء تستوعب أكثر من 20 ألف شخص لإيواء المدنيين الذين يريدون مغادرة أحياء درعا البلد، وقد سمحت لهم بالخروج عبر حاجز السرايا.

وكانت روسيا قد قدمت مؤخرا خارطة طريق للوفود المفاوضة عن المعارضة والنظام تنص على تمركز عناصر شرطة تابعة للنظام في أحياء درعا البلد، إضافة إلى تسليم سلاح المعارضة للنظام، وتهجير المعارضين غير الراغبين بالتسوية إلى الشمال السوري، ويقدر عددهم بنحو 135 شخصا. ومنحت موسكو للطرفين مهلة 15 يوما للتوافق على حل على أساس هذه الخارطة تنتهي الخميس القادم، ولكن لم يتوصل النظام والأهالي إلى أي اتفاق حتى الآن، ما يفتح الباب أمام تصعيد عسكري يبدو أن النظام يضغط باتجاهه لفرض هيمنة مطلقة على المنطقة.

ويرفض الوفد المفاوض عن الأهالي جل هذه الشروط التي يعتبرها استسلاماً، ويصرّ على عدم توقيع اتفاق "استسلام" يمكن أن يعرض حياة الآلاف من المدنيين لخطر الإبادة، بينما يتمسك النظام بتسليم السلاح ودخول قواته إلى أحياء درعا البلد وإقامة حواجز وتفتيش المنازل.

وتقول المعارضة في درعا إن النظام لن يقبل بأي خارطة طريق لا تسمح له ببسط سيطرته على كامل المحافظة التي تعتبر مهد الثورة السورية، وأن انخراطه بضغوط روسية في عمليات تفاوض للتهدئة يهدف بالأساس إلى ربح الوقت والمماطلة لا أكثر.

وبينما يتهم النظام السوري اللجان المركزية للتفاوض في درعا بعرقلة مفاوضات التهدئة بعد رفض جميع شروطه، تقول الأخيرة إن تلك الشروط تعجيزية تهدف إلى فرض كامل سيطرته الأمنية والعسكرية على المنطقة. وبين الموقفين المتناقضين تستعد المحافظة للدخول في اشتباكات خلال الأيام القادمة.